الذكوات البيض

اسم مشتق من الذكوة وهي الجمرة الملتهبة والمراد
بالذكوات الربوات البيض الصغيرة المحيطة بمقام أمير
المؤمنين علي بن أبي طالب{عليه السلام}
شبهها لضيائها وتوهجها عند شروق الشمس عليها لما فيها
موضع قبر علي بن أبي طالب {عليه السلام}
من الدراري المضيئة
{در النجف}فكأنها جمرات ملتهبة وهي المرتفع من الأرض،
وهي ثلاثة مرتفعات صغيرة نتوءات بارزة في أرض الغري وقد
سميت الغري باسمها، وكلمة بيض لبروزهاعن الأرض.وفي رواية
إنّها موضع خلوته أو إنّها موضع عبادته وفي رواية أخرى
في رواية المفضل عن الإمام الصادق {عليه السلام}قال:
قلت:يا سيدي فأين يكون دار المهدي ومجمع المؤمنين؟
قال:يكون ملكه بالكوفة، ومجلس حكمه جامعها
وبيت ماله ومقسم غنائم المسلمين مسجد
السهلة وموضع خلوته الذكوات البيض

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education &
Scientific Research
Research & Development
Department

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير

No.:
Date:

الرقم: ب ت ع/ ٥٠٤٩
التاريخ: ١٤/٨/٢٠٢٢

ديوان الوقف الشيعي / دائرة البحوث والدراسات

م/ مجلة الذكوات البيض

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

إشارة الى كتابكم المرقم ١٠٤٦ والمؤرخ ١٢/٢٨ /٢٠٢١ والحاقاً بكتابنا المرقم ب ت ٥٧٤٤/٤ في ٢٠٢١/٩/٦ ، والمتضمن أستحداث مجلتكم التي تصدر عن الوقف المذكورة أعلاه ، وبعد الحصول على الرقم المعياري الدولي المطبوع وانشاء موقع الكتروني للمجلة تعتبر الموافقة الواردة في كتابنا أعلاه موافقة نهائية على أستحداث المجلة.

... مع وافر التقدير

أ.م.د حسين صالح حسن
المدير العام لدائرة البحث والتطوير / وكالة
٢٠٢٢/١/١٢

نسخة منه الى:
- قسم الشؤون العلمية / شعبة التأليف والنشر والترجمة / مع الأوراق.
- الصادرة.

مهند ابراهيم
١٠ / كانون الثاني

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة البحث والتطوير – القصر الأبيض – المجمع الثربوي – الطابق السادس

إشارة إلى كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة البحث والتطوير
المرقم ٥٠٤٩ في ٢٠٢٢/٨/١٤ المعطوف على إعمامهم
المرقم ١٨٨٧ في ٢٠١٧/٣/٦
تُعدّ مجلة الذكوات البيض مجلة علمية رصينة ومعتمدة للترقيات العلمية.

الذكوات البيض

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن
دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العدد (١٥)
السنة الثانية المجلد الخامس
ذي الحجة١٤٤٦ هـ حزيران٢٠٢٥م

العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م
رقم الإيداع في دار الكتب والو ثائق (١١٢٥)
الرقم المعياري الدولي ISSN 2786-1763

الذكوات البيض

عمار موسى طاهر الموسوي
مدير عام دائرة البحوث والدراسات

رئيس التحرير
أ.د. فائز هاتو الشرع

مدير التحرير
حسين علي محمد حسن الحسني

هيأة التحرير
أ.د. عبد الرضا بهية داود
أ.د. حسن منديل العكيلي
أ.د.نضال حنش الساعدى
أ.د. حميد جاسم عبود الغرابي
أ.م.د. فاضل محمد رضا الشرع
أ.م.د. عقيل عباس الريكان
أ.م.د. أحمد حسين حيال
أ.م .د. صفاء عبدالله برهان
م.د.موفق صبرى الساعدى
م.د.طارق عودة مرى
م.د. نوزاد صفر بخش

هيأة التحرير من خارج العراق
أ.د.نور الدين أبو لحية / الجزائر
أ.د. جمال شلبي/ الاردن
أ.د. محمد خاقانى / إيران
أ.د. مها خير بك ناصر / لبنان

العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ – حزيران ٢٠٢٥ م

التدقيق اللغوي
م.د. مشتاق قاسم جعفر

الترجمة الانكليزية
أ.م.د. رافد سامي مجيد

الذكوات البيض

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن
دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ – حزيران ٢٠٢٥ م

العنوان الموقعي
مجلة الذكوات البيض
جمهورية العراق
بغداد /باب المعظم
مقابل وزارة الصحة
دائرة البحوث والدراسات
الاتصالات
مدير التحرير
٠٧٧٣٩١٨٣٧٦١
صندوق البريد / ٣٣٠٠١
الرقم المعياري الدولي
ISSN ١٧٦٣-٢٧٨٦
رقم الإيداع
في دار الكتب والوثائق(١١٢٥)
لسنة ٢٠٢١
البريد الالكتروني
إيميل
off reserch@sed.gov.iq
hus65in@gmail.com

دليل المؤلف .....

١–أن يتسم البحث بالأصالة والجدّة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وسلامة اللغة ودقة التوثيق.

٢– أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:

أ. عنوان البحث باللغة العربية .

ب . اسم الباحث باللغة العربي، ودرجته العلمية وشهادته.

ت . بريد الباحث الإلكتروني.

ث . ملخصان: أحدهما باللغةِ العربية والآخر باللغةِ الإنكليزية.

ج . تدرج مفاتيح الكلمات باللغة العربية بعد الملخص العربي.

٣–أن يكونَ مطبوعًا على الحاسوب بنظام(office Word) ٢٠٠٧ أو ٢٠١٠) وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد فقط (أي لا يُجزّأ البحث بأكثر من ملف على القرص) وتُزوَّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية وتوضع الرسوم أو الأشكال، إن وُجدت، في مكانِها منَ البحثِ، على أن تكونَ صالحةً مِنَ الناحيةِ الفنيَّة للطباعة.

٤–أن لا يزيدَ عدد صفحات البحث على (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4).

٥. يلتزم الباحث في ترتيب وتنسيق المصادر على الصفية APA

٦–أن يلتزم الباحث بدفعِ أُجُور النشر المحدَّدة البالغة (٧٥،٠٠٠) خمسة وسبعين ألف دينار عراقيّ، أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.

٧–أن يكونَ البحثُ خاليًا مِنَ الأخطاءِ اللغوية والنحوية والإملائيَّة.

٨–أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامِها على النحو الآتي:

أ. اللغة العربية: نوع الخط (Arabic Simplified) وحجم الخط (١٤) للمتن.

ب . اللغة الإنكليزية: نوع الخط (Times New Roman) عناوين البحث (١٦). والملخصات (١٢)

أما فقرات البحث الأخرى؛ فبحجم (١٤) .

٩–أن تكونَ هوامش البحثِ بالنظام الأكتروني(تعليقات ختامية) في نهاية البحث. بحجم ١٢.

١٠–تكون مسافة الحواشي الجانبية (٢,٥٤) سم،والمسافة بين الأسطر (١) .

١١–في حال استعمال برنامج مصحف المدينة للآيات القرآنية يتحمل الباحث ظهور هذه الآيات المباركة بالشكل الصحيح من عدمه، لذا يفضّل النسخ من المصحف الالكتروني المتوافر على شبكة الانترنيت.

١٢–يبلَّغ الباحث بقرارِ صلاحيَّة النشر أو عدمها في مدَّةٍ لا تتجاوز شهرين من تاريخ وصولهِ إلى هيأةِ التحرير.

١٣–يلتزمُ الباحث بإجراءِ تعديلات المحكّمين على بحثهِ وفق التقارير المرسلة إليهِ وموافاةِ المجلة بنسخةٍ معدَّلةٍ في مدَّةٍ لا تتجاوزُ (١٥) خمسة عشر يومًا.

١٤–لا يحق للباحث المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ النشر.

١٥–لاتعاد البحوث الى أصحابها سواء قُبلت أم لم تُقبل.

١٦–تكون مصادر البحث وهوامشه في نهاية البحث، مع كتابة معلومات المصدر عندما يرد لأول مرة.

١٧–يخضع البحث للتقويم السري من ثلاثة خبراء لبيان صلاحيته للنشر.

١٨–يشترط على طلبة الدراسات العليا فضلاً عن الشروط السابقة جلب ما يثبت موافقة الأستاذ المشرف على البحث وفق النموذج المعتمد في المجلة.

١٩–يحصل الباحث على مستل واحد لبحثه، ونسخة من المجلة، واذا رغب في الحصول على نسخة أخرى فعليه شراؤها بسعر (١٥) ألف دينار.

٢٠–تعبر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.

٢١–ترسل البحوث إلى مقر المجلة – دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي بغداد – باب المعظم)

أو البريد الإلكتروني:(hus65in@Gmail.com) (off reserch@sed.gov.iq) بعد دفع الأجور في مقر المجلة

٢٢–لا تلتزمُ المجلة بنشر البحوث التي تُخلُّ بشرطٍ من هذهِ الشروط .

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

محتوى العدد (١٥) المجلد الخامس

ت	اسم الباحث	عنوان البحث	ص
١	م.د. أحمد حيدر علي العبادي	الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في شرح الحديث الشريف، وتحليله مراجعة لتطبيق المنصة الحديثية (مقال مراجعة)	٨
٢	م.د. أحمد رافع بديوي حبيب	إرشادُ المُبتدئينَ لمُحمَّد جوَّاد بن مُصطفى الحمديّ المَعروف بمُفتي زادَه "كان حيًا سنة ١٢٩٨هـ"دراسةٌ وتحقيق	١٤
٣	م.د. جعفر حسن لفتة حزام	دور العقيدة الاسلامية في بناء استراتيجيات البرامج الحكومية مقاربة تحليلية	٢٨
٤	م.د. ساجده عواد صالح	توافر أدوات الأمن الاجتماعي وأثرها في تنمية الابداع في ضوء الفكر الإسلامي	٤٤
٥	م. د. محمد حسن فيصل عزيز م.م رانيه سلام محمد	الفلسفة السياسية عند أرسطوطاليس	٦٢
٦	م.د. أحمد علي دايح	أَثَرُ المُنَاسَبَاتِ فِي تَوْجِيهِ المَعْنَى بَيْنَ أَبِي حَيَّانَ الأَنْدَلُسِيِّ (ت : ٧٤٥هـ) وَجَمَالِ الدِّينِ القَاسِمِيِّ (ت: ١٣٣٢هـ)دِرَاسَةٌ تَطْبِيقِيَّةٌ مُوَازِنَةٌ فِي سُورَةِ «آلِ عِمْرَانَ»	٧٦
٧	م.د. أفراح مكي عباس الجبوري	أثر استراتيجية رالي في التحصيل والثقة بالنفس لدى طلبة قسم التربية الفنية في مادة تاريخ الفن	٩٤
٨	م. م. رسل أحمد خضير	الزمكانية في شعر الأخطل	١٠٦
٩	م.د. زين العابدين عدنان صالح	التدفق النفسي لدى عينة من طلبة الجامعة (دراسة في علم النفس الايجابي)	١٢٠
١٠	م.د. زينب ميثم علي م.م. أنسام أركان حريز	تيسير النقد، للكتابة»مقال مراجعة»	١٣٤
١١	م.د. زينة غني عاشور	المشكل بين القرآن والسنة	١٤٠
١٢	م.د. سجى حامد نعمه	الذاكرة الزمكانية المُتخيلة في الشعر العراقي الحديث عقدي السبعينيات والثمانينيات إنموذجًا	١٥٢
١٣	م.د. سعد محمود عبد الجبار	حكم الرجوع في الوقف بعد نفاذه «دراسة مقارنة بين الفقه والقانون العراقي»	١٦٤
١٤	م.د. سهام قنبر علي	المستويات اللغوية في قصيدة « دمشق يا جبهة المجد» للجواهري في ضوء اللسانيات النصية	١٧٦
١٥	م.م. أحمد قصيّ عدنان سعيد	الآخر في روايتي الحِلم البوليفاري رحلة كولومبيا الكبرى ورحلة إلى الهند	١٩٢
١٦	م.م. ازهار غني احمد	الحاجة إلى القوة وعلاقتها بالسمو الذاتي لدى طلبة الجامعة	٢٠٤
١٧	م.م. اسراء شيحان جبر	أحكام الزواج والطلاق في المسيحية	٢٣٢
١٨	م.م. افراح مهدي صالح	موقف دول المغرب العربي من حادثة لوكربي (١٩٨٨-١٩٩٩)	٢٤٨
١٩	م.م. اكرام نوري مصطفى	الذاكرة الزمكانية المُتخيلة في الشعر العراقي الحديث عقدي السبعينيات والثمانينيات إنموذجًا	٢٥٨
٢٠	م. م. محمد جمال إبراهيم	أصول الفقه وأمن المجتمع: دور المقاصد الشرعية في مواجهة الفكر المتطرف في العصر الرقمي	٢٦٦
٢١	م. أمل رشيد معلة	أثر التدريس باستراتيجية المجموعات الثرثارة في تحصيل مادة الجغرافية عند طالبات الصف الرابع الادبي	٢٧٦
٢٢	م. م. هبة رهيف أبو الخيل الباحث: غانم محيميد	تأثير المعايير المحاسبية الدولية على تحقيق الشفافية في المشاريع التنموية في العراقدراسة تطبيقية على القطاعين العام والخاص	٢٩٢
٢٣	م. هدى سليم رسول	الاستضعاف بين القرآن الكريم ونهج البلاغة	٣١٦

دور العقيدة الاسلامية في بناء استراتيجيات البرامج الحكومية مقاربة تحليلية

م.د. جعفر حسن لفتة حزام
جامعة بغداد / كلية العلوم الإسلامية

المستخلص:
يركز هذا البحث على بيان وتوضيح وإبراز دور العقيدة والفكر الإسلامي في صياغة استراتيجيات البرامج الحكومية، حيث يتم استكشاف كيفية استلهام المبادئ الإسلامية في الحوكمة، والسياسات العامة، وإدارة الموارد، لتحقيق تنمية مستدامة وعدالة اجتماعية. اعتمد البحث على منهج التحليل لنماذج إسلامية تقليدية ومحاولة مقارنتها بنماذج معاصرة حديثة ، موضحا كيف يمكن للمنظور الإسلامي أن يُسهم في تحسين الأداء الحكومي وتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع. كما يناقش البحث بعض التحديات التي تواجه هذه القيم في بيئات سياسية وإدارية معاصرة، مع تقديم مقترحات لتحقيق التوازن بين الاصالة والتجديد في السياسات الحكومية.

الكلمات المفتاحية: العقيدة الإسلامية، الاستراتيجيات الحكومية، الحكومة ،العدالة الاجتماعية.

Abstract:

This research focuses on clarifying and highlighting the role of Islamic faith and thought in formulating government program strategies. It explores how Islamic principles can be inspired by governance, public policies, and resource management to achieve sustainable development and social justice. The research relies on an analytical approach based on traditional Islamic models and attempts to Comparing them to modern contemporary models, it demonstrates how the Islamic perspective can contribute to improving government performance and strengthening trust between the state and society. The study also discusses some of the challenges facing these values in contemporary political and administrative environments, offering proposals for achieving a balance between authenticity and innovation in government policies.

Keywords: Islamic doctrine, government strategies, government, social justice

المقدمة :

ان العقيدة الإسلامية والفكر الإسلامي ليسا مجرد عناصر دينية فقط، بل يمثلان اطارا شاملا يوجه حياة الافراد والمجتمعات، ويؤثران بشكل مباشر على صياغة السياسات العامة للدولة ذات المرجعية الإسلامية. فالعقيدة تشكل الأساس القيمي والروحي، بينما يقدم الفكر الإسلامي منهجيات مرنة لمعالجة القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

في ظل التحديات المعاصرة ، اصبح من الضروري البحث في كيفية استثمار العقيدة والفكر الإسلامي في بناء استراتيجيات حكومية تحقق التنمية المستدامة، وتعزز الحوكمة الرشيد، وتحافظ على هوية المجتمع.

يسعى هذا البحث الى تحليل العلاقة بين العقيدة والفكر الإسلامي من جهة، واستراتيجيات البرامج الحكومية من جهة اخره، من خلال تأصيل المفاهيم، واستعراض أثر القيم الإسلامية في تشكيل السياسات العامة، وبيان التحديات والفرص المرتبطة بتطبيقها في الواقع المعاصر.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره

يكتسب هذا الموضوع أهميته من كونه يسعى الى توضيح الدور الحيوي للعقيدة والفكر الإسلامي في توجيه سياسات الحكومة، بما يسهم في تحقيق الاستقرار والتنمية، كما يساعد في ابراز القيم الإسلامية كاطار أساسي لصياغة برامج حكومية تعزز العدل والمساواة والشفافية، وكيف يمكن للعقيدة الإسلامية المساهمة في بناء استراتيجيات حكومية فعالة.

أهداف البحث

بيان مفهوم العقيدة والفكر الإسلامي وتأثيرهما على المجتمع والدولة. وتحليل كيفية توظيف القيم الإسلامية في وضع الاستراتيجيات الحكومية، واستعراض ابرز التحديات والفرص في تطبيق هذه القيم في الواقع السياسي والإداري.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج التحليلي، حيث يتم استقراء النصوص الإسلامية المتعلقة بالحكم والإدارة، كما يستخدم المنهج المقارن لمقارنة الاستراتيجيات الحكومية الحديثة بمبادئ الفكر الإسلامي، مع تقديم حلول عملية تساهم في تعزيز تكامل القيم الإسلامية في الحوكمة.

خطة البحث: توزع البحث على ثلاثة مباحث

المبحث الأول: استعرضنا فيه الإطار المفاهيمي والتأصيلي للعقيدة الإسلامية والاستراتيجية الحكومية. واشتمل على ثلاث مطالب.

المطلب الأول: مفهوم العقيدة الإسلامية وأهميتها.

المطلب الثاني: الفكر الإسلامي ودوره في تطوير النظم السياسية والاجتماعية.

المطلب الثالث: مفهوم الاستراتيجية الحكومية وعلاقتها بالقيم الإسلامية.

المبحث الثاني: بحثنا فيه اثر العقيدة في تشكيل استراتيجيات البرامج الحكومية. واشتمل على ثلاث مطالب:

المطلب الأول : القيم الإسلامية كأساس لصياغة الاستراتيجيات الحكومية.

المطلب الثاني: الفكر الإسلامي وتوجيه الخطط التنموية والاقتصادية.

المطلب الثالث: دور العقيدة والفكر الإسلامي في تعزيز الحوكمة الرشيدة.

المبحث الثالث : وتمثل التحديات وفرص دمج العقيدة والفكر الإسلامي في الاستراتيجيات الحكومية. واشتمل على مطلبين:

المطلب الأول : التحديات الفكرية والثقافية في تطبيق العقيدة الإسلامية في السياسات الحكومية

المطلب الثاني: فرص دمج الفكر الإسلامي في الاستراتيجيات الحكومية الحديثة

الخاتمة : وتضمنت اهم النتائج التي توصل اليها البحث .

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي والتأصيلي للعقيدة الإسلامية والاستراتيجية الحكومية

المطلب الأول: تعريف العقيدة الإسلامية وأثرها في توجيه السلوك الفردي والجماعي

أولا: مفهوم العقيدة الإسلامية وأهميتها :

العقيدة الإسلامية هي المنظومة الايمانية التي يؤمن بها المسلم، وتشمل الايمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الاخر(وهي علم يقتدر معه اثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج ودفع الشبه)(١)، هذه العقيدة لا تقتصر على البعد الروحي فقط، بل تمتد لتشكل أنماط السلوك الفردي والجماعي، وتؤثر على منظومة القيم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مما يجعلها أساسا في توجيه السلوكيات العامة والخاصة. فالقران الكريم لا يطرح الايمان بالله مجردا، وانما يقرنه دائما وفي كل مورد بالعمل الصالح والآثار الأخرى المنبثقة عنه، والهدف من ذلك صياغة عقيدة التوحيد بنحو تكون مرجعا لكل سلوك، ومنطلقا لجميع النظم، والمفاهيم، والرؤى، بحيث يطبع التوحيد كافة

مرافق الحياة من تشريعات، وآداب، وفنون، ويحتل موقع الينبوع الذي تنهل منه تمام الأفكار والفعاليات والأنشطة والاعمال الإبداعية المتنوعة في حياة الانسان (٢) .

ان الاعتقاد والايمان بالله سبحانه وتعالى جذورا عميقة في حياة الانسان، بحيث لم يحدث للبشر حذف الدين من مناهج حياته ولا حتى لبرهة عابرة من الزمن(٣). إن الدين عقيدة إلهية ينبثق عنها نظام كامل للحياة الإنسانية، يقّوم السلوك الإنساني، ويرسم المناهج الصحيحة لهذا السلوك، ويرفع الكائن البشري من مستوى الحيوانية الى مستوى الإنسانية العالية(٤) .

فالإنسان كائن متدين، وان تباينت تعبيراته عن تدينه، واختلفت تجليات ومظاهر الدين في حياته. ومع أن طائفة من الفلاسفة والمفكرين تنبأوا بانحسار تأثير الدين كعامل محرك للحياة، وربما زواله نهائيا بعد دخول الانسان عصر العلم، واكتشافه للكثير من قوانين الطبيعة، وتفسيره لما كان يحسبه أسرار وألغازا تستعصي على العقل، الا اننا نشاهد عودة للمقدس، وانبعاثا للعامل الديني في المجتمعات المختلفة(٥).

ثانياً: تأثير العقيدة على منظومة القيم والمبادئ الحاكمة للمجتمع

تلعب العقيدة دورا محوريا في تشكيل منظومة القيم والمبادئ التي تحكم المجتمع، اذ تؤثر على سلوك الافراد وتوجهاتهم الفكرية والأخلاقية، وتحدد الإطار العام للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فالميزة الأساسية للنظام الإسلامي تتمثل فيما يرتكز عليه من فهم معنوي للحياة واحساس خلقي بها، والخط العريض في هذا النظام هو : اعتبار الفرد والمجتمع معا، وتأمين الحياة الفردية والاجتماعية بشكل متوازن، فليس الفرد هو القاعدة المركزية في التشريع والحكم، وليس الكائن الاجتماعي الكبير هو الشيء الوحيد الذي تنظر اليه الدولة وتشرع لحسابه(٦)، يقول الله تعالى: ((من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها))(٧) ، ويقول تعالى:

((ومن عمل صالحا من ذكرا أو انثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة يرزقون فيها بغير حساب))(٨). ويتجلى تأثير العقيدة في عدة جوانب رئيسية:

١. الهوية والانسجام الاجتماعي: فالعقيدة توفر للأفراد هوية واضحة تعزز الانتماء للمجتمع، مما يسهم في تحقيق التماسك الاجتماعي، فكلما كانت العقيدة راسخة ومتجانسة مع قيم المجتمع، ازدادت الوحدة والانسجام بين افراده.

٢. القيم الأخلاقية والسلوك الفردي: تعمل العقيدة على ترسيخ القيم الأخلاقية مثل الصدق، والأمانة، والعدل والتسامح، حيث تصبح هذه القيم جزءا من الضمير الجمعي، مما يؤثر إيجابيا على العلاقات الإنسانية والمعاملات اليومية.

٣. التشريعات والقوانين: تؤثر العقيدة على صياغة القوانين والتشريعات، حيث تشكل مرجعية للقوانين التي تنظم حياة الافراد، سواء في الأحوال الشخصية، او القوانين التجارية، او القوانين الجنائية لضمان توافقها مع المبادئ العقدية السائدة في المجتمع.(فلا يحق لاحد أن يتصرف في هذه المجالات والأصعدة من دون أذن الله تعالى، ولهذا يعتبر التوحيد في الحاكمية، والتوحيد في التشريع، والتوحيد في الطاعة، والتوحيد في الشفاعة والمغفرة من فروع التوحيد في التدبير وشقوقه ولوازمه)(٩) .

٤. النظام الاجتماعي والاقتصادي: تحدد العقيدة الإطار العام للنظام الاقتصادي والاجتماعي من خلال توجيه المبادئ الاقتصادية، مثل تحريم الربا في الإسلام، او الدعوة الى العدالة الاجتماعية والتكافل، مما ينعكس على سياسات الدولة الاقتصادية. فالملكية الحقيقية في الثروات والأموال لله سبحانه وتعالى، والناس كل الناس مستخلفون في هذه الأموال، يملكون ويحيزون بالحلال، ويستثمرون وينفقون ويتمتعون بالحلال، مع وجوب التكافل الاجتماعي بين سائر الامة، كي لا يتجاوز التفاوت درجة التوازن والعدل بين الجميع، ففائدة المال يجب ان تعم المجتمع كله، ولقد أضاف الله المال تارة الى نفسه، وجعل المالكين له مستخلفين في حفظه وتنميته وانفاقه

بما رسم لهم في ذلك(١٠) ((آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه))(١١).

٥ . مفاهيم العدالة والمساواة: تُسهم العقيدة في تشكيل رؤية المجتمع حول العدالة والمساواة بين افراده، حيث تعزز مبادئ تكافؤ الفرص، واحترام الحقوق، ونبذ التمييز مما ينعكس على الاستقرار السياسي والاجتماعي.

بناء على ذلك فان العقيدة ليست مجرد عنصر ديني او فردي، بل هي منظومة متكاملة تؤثر في جميع نواحي الحياة، وتحدد الإطار القيمي الذي يحكم المجتمع ويوجهه نحو الاستقرار والتقدم.

المطلب الثاني: الفكر الإسلامي ودوره في تطوير النظم السياسية والاجتماعية

الفكر الإسلامي هو الإطار المعرفي المستند الى النصوص الشرعية والاجتهاد العقلي في فهم وتطوير المجتمعات، وقد ساهم الفكر الإسلامي على مر العصور في بناء النظم السياسية والاجتماعية من خلال منظومات مثل الشورى، والعدالة الاجتماعية، والمسؤولية الفردية، والجماعية، مما جعله عنصرا مهما في بناء استراتيجيات الحكم.

فالتعددية السياسية هي سمة من سمات الشورى والحرية الإسلامية؛ لان الحرية تعني حرية الانسان في أن يفكر وأن يعبر عن رأيه وأن يلتقي في تنظيم مع من يماثلونه ويوافقونه ويتفقون معه في التفكير والتعبير . ويُشير مفهوم التعددية السياسية الى مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية، وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها، والمشاركة في صنع القرار العام، والتعددية بهذا المعنى هي إقرار واعتراف بوجود التنوع الاجتماعي، وبأن هذا التنوع لابد ان يترتب عليه اختلاف في المصالح، أو خلاف على الأولويات. والتعددية السياسية هنا هي الاطار المقنن للتعامل مع هذا الاختلاف والخلاف، بحيث لا يتحول الى صراع يهدد سلامة الدولة وتماسك المجتمع (١٢) .

وفيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي، فالفكر الإسلامي ينطلق من مشروعية الزكاة والوقف كأدوات لضمان التوزيع العادل للثروة، وقد ساهمت هذه القيم في بناء مجتمعات متماسكة ومستقرة.

فالتكافل هو التضامن والاعالة والرعاية، على النحو الذي يعالج القصور الحادث في طرف من اطراف علاقة التكافل، فهو تفاعل بين طرفين أو اكثر .

والتكافل الاجتماعي: نظام يقيم علاقة التفاعل والتضامن والاعالة والرعاية بين أعضاء الاجتماع الإنساني في مجتمع من المجتمعات ولهذا المعنى تشير الآيات القرآنية:((وما كنت لديهم اذا يُلقون اقلامهم أيهم يكفل مريم))(١٣) ، و قوله تعالى :((هل ادلكم على أهل بيت يكفلونه لكم))(١٤)، والتكافل الاجتماعي في الفلسفة الاجتماعية الإسلامية مؤسس على القاعدة الإسلامية الكلية، قاعدة إرادة الله سبحانه وتعالى، في قيام التوازن والموازنة والميزان بين الافراد والطبقات والجماعات والأطراف في مختلف أمم وأنواع المخلوقات.

لقد تفرد الخالق سبحانه وتعالى بالوحدانية، لا يشاركه فيها مخلوق من المخلوقات، فجميع من عداه وما عداه في كل عوالم الخلق قائم على التعدد والتزاوج، ولذلك كانت فلسفة الإسلام لإقامة العدل، و العلاقة الحية بين الأزواج والمتعددين في الميول والمصالح والطاقات والاحتياجات والمقاصد هي التوازن والموازنة، أي التكافل، الذي يقيم ويحافظ على نسيج الاجتماع، وذلك حتى لا يسير التناقض والتنافر بالأطراف المختلفة الى الصراع والدمار(١٥) .

المطلب الثالث: مفهوم الاستراتيجية الحكومية وعلاقتها بالقيم الإسلامية

الاستراتيجية الحكومية تشير الى الخطط والتوجهات العامة التي تعتمدها الدولة لتحقيق أهدافها على المدى البعيد. وتأتي القيم الإسلامية كعامل مؤثر في رسم هذه الاستراتيجيات من خلال مبادئ العدل، والشورى، والتكافل الاجتماعي، وغيرها من القيم التي تؤثر في السياسات العامة للدول ذات المرجعية الإسلامية.

والحكومة كما يُعرفها «روسو» بانها: (هيئة وسيطة بين الرعايا وصاحب السيادة من اجل الاتصال المتبادل بينهما. مكلفة بتنفيذ القوانين وبالمحافظة على الحرية المدنية والسياسية على السواء)(١٦) .

ان الخطوة الجوهرية الأولى في عملية الإدارة الحكومية هو صياغة رؤيا استراتيجية شاملة قريبة من فضاء الحلم

الإنساني، والآمال المرتبطة به، وهي أيضا منظور مستقبلي للأدرة مدراء وعاملين، ومصدر شعور بالولاء الجمعي والانتماء المشترك. الرؤيا الاستراتيجية تتضمن عادة أكثر المعاني اتساعا، وأكثر الأفكار عمقا، والافعال طموحا واتجاها نحو المستقبل(١٧) .

لذلك تتوجه الرؤيا الاستراتيجية نحو المستقبل المرغوب به، المستقبل الذي تسعى لتحقيقه وتُريد ان تُشكل صورة مصغرة عنه في الحاضر(١٨) .

وتتمثل الأهمية الاستراتيجية الحكومية في التخطيط العام(١٩) ،فالاستراتيجية الحكومية هي الخطة الشاملة التي تتبناها الحكومة لتحقيق أهدافها طويلة المدى في مختلف القطاعات، مثل الاقتصاد، الصحة، التعليم، الأمن، والبنية التحتية. تعتمد هذه الاستراتيجية على تحليل الوضع الحالي، وتحديد الأولويات، وتخصيص الموارد بطريقة تضمن تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار السياسي والاجتماعي.

وتكمن أهمية الاستراتيجية الحكومية في التخطيط العام :

١ . تساعد في وضع سياسات فعالة تستجيب لاحتياجات المجتمع وتواجه التحديات المستقبلية .

٢ . تحقيق التنمية المستدامة، وتضمن الاستخدام الأمثل للموارد لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي دون الاضرار بالبيئة.

٣ . تعزيز كفاءة الحكومة وتوفر اطارا مرجعيا لصناع القرار لضمان الانسجام بين مختلف البرامج والمشاريع الحكومية.

٤ . الاستجابة للأزمات، وتساعد الحكومة في الاستعداد لمواجهة التحديات مثل الازمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية أو الأوبئة.

٥ . تحسين مستوى الخدمات العامة، من خلال التخطيط الدقيق، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، مثل التعليم والرعاية الصحية.

٦ . جذب الاستثمارات، وتوفير بيئة مستقرة وشفافة تحفز المستثمرين المحليين والأجانب على المشاركة في التنمية الاقتصادية.

فالمبادئ الإسلامية تشكل اطارا فكريا وأخلاقيا يساهم في توجيه صياغة الاستراتيجيات بطريقة تضمن تحقيق المصلحة العامة والعدالة الاجتماعية، وفقا لمفاهيم الشريعة الإسلامية، فالعقيدة الإسلامية تؤكد على أن السيادة مطلقة لله تعالى، مما يستدعي من صناع القرار تبني رؤية استراتيجية ترتكز على خدمة المصلحة العامة باعتبارها جزءا من المسؤولية الأخلاقية والدينية.

وكذلك فان العدل والإحسان حجر الزاوية في المبادئ الإسلامية، ما يلزم الحكومة بتبني استراتيجيات تضمن توزيع الفرص والثروات بشكل متوازن، وتقديم الخدمات للمواطنين دون تمييز، كما يشجع مبدأ الاحسان على التميز في تقديم الخدمات والعمل بكفاءة وجودة عالية.

المبحث الثاني:أثر العقيدة في تشكيل استراتيجيات البرامج الحكومية:

المطلب الأول: القيم الإسلامية كأساس لصياغة الاستراتيجيات الحكومية

ان القيم الإسلامية مثل العدل، والشورى، والمسؤولية، والمساواة تشكل الأسس الأخلاقية التي تقوم عليها الاستراتيجيات الحكومية، مما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة وفق رؤية إسلامية متوازنة.

أولاً: العدل والمساواة كأساس للسياسيات العامة

تشكل العدالة والمساواة ركيزتين أساسيتين في صياغة السياسات العامة، حيث تضمنان تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي، فالحكومات التي تبني سياساتها على العدل والمساواة تضمن توزيعا منصفا للموارد، وتعزز ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، مما يؤدي الى مجتمع أكثر استقرارا وازدهارا.

ان تعميم العدل في نظر الإسلام ضرورة لا مندوحة منها، وقد اعتبر العدول عن ذلك ناجما عن اتباع الهوى كما قال سبحانه: ((فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا))(٢٠)، ورفض أن يكون أي شيء مانعا من تطبيقه واجرائه ،قال تعالى :((ولا يجرمنكم شنآن قوم على ان لا تعدلوا اعدلوا هو اقرب للتقوى))(٢١) ، فالعدل طريق الى تحقق الامن الاجتماعي(٢٢)، وهو يُشير الى إعطاء كل فرد حقه وفقا لاحتياجاته وظروفه، وهو لا يعني بالضرورة التطابق في المعاملة، بل يراعي الفروق الاجتماعية والاقتصادية لضمان تكافؤ الفرص للجميع . أما المساواة : فتعني توفير نفس الحقوق والواجبات لجميع المواطنين دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين أو الوضع الاجتماعي، مما يعزز الشعور بالانتماء والعدالة الاجتماعية. ان الاختلاف في المكانة الاجتماعية والاقتصادية لا يمكن في نظر الإسلام ان يكون عاملا موجبا لتفصيل بعض على بعض، واخضاع بعض للقانون دون آخر؛ لان هذا الفعل يوهن القانون ويقلل من مهابته، فينتفي الغرض المهم منه، وهو تنظيم سلك المجتمع، واصلاح وضعه وتنسيق شؤونه(٢٣)، وتطبيق هذه المبادئ الإسلامية المتمثلة بالعدل والمساواة ترتب عليها بالضرورة النتائج التالية:

١ . تحقيق الاستقرار الاجتماعي: تقلل السياسات العادلة والمتساوية من التوترات الاجتماعية وتحد من الفجوات الاقتصادية بين الفئات المختلفة

٢ . ضمان تكافؤ الفرص: يتيح العدل والمساواة الوصول العادل الى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والعمل، مما يُسهم في تحقيق تنمية مستدامة.

٣ . تعزيز الثقة في المؤسسات الحكومية: عندما يشعر المواطنون بأن الدولة تعاملهم بعدالة، يزداد التزاهم بالقوانين والمشاركة في الحياة العامة.

٤ . تحفيز النمو الاقتصادي: من خلال تمكين جميع الفئات من المشاركة في الاقتصاد، مما يزيد الإنتاجية ويحقق تنمية متوازنة.

٥ . تقليل الفجوات بين الفئات المختلفة عبر سياسات تعويضية، مثل دعم الفئات المهمشة أو تمين المرأة لضمان تساوي الفرص بين جميع المواطنين.

المطلب الثاني: الفكر الإسلامي وتوجيه الخطط التنموية والاقتصادية

للفظ « اقتصاد» دلالتان احداهما لغوية والأخرى اصطلاحية، الدلالة اللغوية تعني الاعتدال في الصرف والانفاق، يقول النبي «ص»: ((ما عال مقتصد))(٢٤)، أي لا يصبح عالة على احد من يتوخى الاعتدال في الانفاق .

وأما المعنى الاصطلاحي فهو العلم الذي يقوم على دراسة سبل تحقيق أوفر الدخل لتأمين حاجات الفرد والمجتمع والدولة، مع تنمية الموارد، واستثمارها وسبل توزيعها بأقل النفقات(٢٥).

والاقتصاد الإسلامي هو نظام اقتصادي يستند الى المبادئ الإسلامية المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية، ويهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية من خلال مزيج من آليات السوق، والتضامن الاجتماعي، والقيم الأخلاقية، يتميز هذا النظام بتوازنه بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة في توزيع الثروات، مما يجعله نموذجا مثاليا لوضع سياسات تنموية عادلة ومستدامة.

ويتلخص واجب الحكومة في الاستفادة القصوى من الإمكانيات المادية والبشرية المتوافرة وتوجيه كل كل الطاقات الفعالة لغرض توفير كل ما يحتاجه المجتمع ليحيا حياة إنسانية كريمة، وليقوم بواجباته الحضارية الإنسانية، بل ليؤدي دورا طليعيا في مختلف المجالات، ومنها المجالات العلمية والمادية. وعليها التركيز على ضرورة تنمية الإنتاج والقيام بكل ما من شأنه تثقيف الامة بذلك فكريا وتشجيعها عمليا على تحقيقه(٢٦) .

والمبادئ الأساسية للاقتصاد الإسلامي تتمثل في:

. تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، ويرفض الاقتصاد الإسلامي الظلم والاستغلال، ويؤكد على توزيع روة بشكل عادل.

. يضمن تكافؤ الفرص بين الافراد دون احتكار أو استغلال من قبل فئة معينة.

. تحريم الربا بكل انواعه وهدد القرآن الكريم بالعقاب الشديد عليه؛ لأنه يؤدي الى تكدس الثروات بيد قلة من اس، مما يزيد من التفاوت الاجتماعي . في المقابل يدعم الاقتصاد الإسلامي نظام التمويل الإسلامي المتمثلة لضاربة، والمشاركة، والمرابحة، والاستصناع مما يعزز العدالة في توزيع رأس المال الاستثمارات.

. تشجيع العمل والإنتاج : يدعو الإسلام الى العمل كوسيلة لتحقيق الكرامة والتنمية، ويرفض الكسل والتواكل. شجع على إقامة المشاريع الإنتاجية التي تُسهم في تعزيز الاقتصاد وتقليل البطالة. ((واذاكان الناس احرار فمنهم يعمل كثير ومنهم من يعمل قليلا ومنهم الذكي ومنهم الغبي، وليس لنا أن نقول لهم كونوا متساوين))(٢٧)

. تشجيع التكافل الاجتماعي، ففي المأثور الإسلامي : «من لم يهتم بأمر الناس فليس منهم» أي أن الفردية لأثرة وقطع الروابط الاجتماعية مع الناس تُخرج صاحبها من زمرة الإنسانية، فالتكافل الاجتماعي هو « اللحمة» ي تصل الفرد بجنس الانسان ومعنى الإنسانية، وفي التعبير عن هذا المعنى الإنساني والاجتماعي جاء التصوير بوي لهذا التكافل الذي يجعل الامة جسدا واحدا حيا، رغم تفاوت أعضاء هذا الجسد في الحجم والتأثير لإمكانات والاحتياجات(٢٨) ، فيقول الرسول «صلى الله عليه وآله وسلم» : ((مثل المؤمنين في توادهم راحمهم وتعاطفهم، مثل الجسد، اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى))(٢٩) .

. فرض الزكاة كأداة لإعادة توزيع الثروة، مما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية. وكذلك دعم نظام الوقف ي يساعد في تمويل الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم، وتعزيز الصدقات التبرعات كوسائل لدعم الفئات ضعيفةوالمحتاجة.

اهم الفكر الإسلامي في وضع الأسس الاقتصادية التي تدعم التنمية العدالة، مثل نظام الزكاة، وتحريم الربا، شجيع الوقف، وهي مفاهيم يمكن توظيفها في استراتيجيات الحكومة تعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ما اقتضت العدالة تحريم الربا لما فيه من استغلال لحاجة المقترض وعجزه عن الوفاء بالدين، فان ذات العدالة تقضي تحريم الاحتكار لما في ذلك من اضرار بمصلحة المستهلك واثراء للقلة على حساب الكثرة ، ومع أن ساس في التجارة في الصدر الأول للإسلام هو عدم تسعير السلع حيث لا تدخل في حق البائع في بيع سلعته ثمن الذي يريده، فان الفقهاء قد عدلوا عن هذه القاعدة فأجازوا التسعير لوجود علة أخرى اقوى من مبدأ رية الفردية الا وهو لا يجوز للبائع ربحا يضر به جمهور المستهلكين(٣٠) .

تكافل الاجتماعي كركيزة للبرامج الحكومية

كافل الاجتماعي هو مفهوم يعكس التضامن والتعاون بين افراد المجتمع لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية، لبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفا، ويشمل ذلك الدعم الاقتصادي، والرعاية الصحية، والتعليم وفرص مل، لضمان تحقيق تنمية دائمة ومستدامة.

لحكومة في التكافل الاجتماعي ضامنة نيابة عن المجتمع لتحقيق الامرين التاليين :

ول : توفير الحاجات العرفية للأفراد حتى يصلوا الى مستوى الغنى. والثاني : تأمين أفضل الحالات الممكنة حياة الاجتماعية ويمكن الاستدلال على ذلك بقول الامام الصادق» ع» ((تعطيه من الزكاة حتى تغنيه))(٣١) وحديث الباقر : ((اذا اعطيته فأغنه))(٣٢)، وعلى الحكومة ان تتحمل وظيفة الامر بالمعروف والنهي عن كر، وهي تقتضي الزام الافراد بالعمل بواجباتهم ، ولا تترك الامر لمجرد المواعظ الأخلاقية، وان كان لهذه الدور كبير في إيجاد الدافع المطلوب(٣٣) .

لتكافل الاجتماعي أهمية كبيرة في البرامج الحكومية تتمثل في:

١. تحقيق العدالة الاجتماعية من توزيع الفرص والخدمات بشكل عادل.
٢. تقليل الفجوة بين الفئات الغنية والفقيرة عبر آليات دعم مستدامة.
٣. تعزيز الاستقرار الاجتماعي من خلال تقليل معدلات الفقر والبطالة
٤. تحفيز الاقتصاد عبر دعم الفئات الضعيفة لتمكينها من المشاركة في سوق العمل.

فمن واجبات الحكومة في مجال مستوى المعيشة تحقيق التعادل، والمقصود بالتعادل، ليس التعادل الحدي، والتساوي بين مستويات المعيشة، وانما المراد به هو التقارب الطبيعي بين هذه المستويات، فهناك حدين مسلم بهما لمستويات المعيشة الفردية، لا يمكن تجاوزهما، وهما الاسراف كحد اعلى، والغنى كحد ادنى. والمقصود بالإسراف: هو الابتعاد الزائد عن الحد الطبيعي الوسط للمعيشة، كما ان المقصود بالغنى: هو امتلاك هذا الحد الطبيعي الذي يمكن الفرد من معيشه متوسطة عرفا. وعلى الحكومة أن تبذل كل إمكاناتها المادية والتشريعية القانونية، ونفوذها المعنوي، في سبيل الارتقاء بمستوى الطبقات المحرومة في المجتمع، وتوفير كل الظروف الملائمة لتحقيق حد الغنى المطلوب، كما ان عليها أن تبذل كل طاقاتها للضغط بشدة على الطبقات المترفة المتجاوزة للحد الطبيعي حتى تصل الى الحد الذي يرتضي فيه العرف العام صدق صفة عدم الاسراف عليه، وبهذا يتحقق التعادل المطلوب إسلاميا في المجتمع، وينمحي التفاوت غير الطبيعي بكل آثاره السلبية. الا ان زوال المجتمع الطبقي لا يعني زوال الفوارق بين مستويات المعيشة بشكل كلي ، بل يعني ان الفوارق سوف تبقى ولكن على مستوى فوارق الدرجة لا على مستوى الطبقة، وليس هذا التفاوت عيبا بل هو نقطة قوة؛ لانه يلاحظ التفاوت في الإمكانيات الذهنية والعضلية للافراد، وبالتالي تفاوت الاعمال من حيث القدرة على الإنتاج الجيد. وكذلك يلاحظ أيضا قبول الإسلام بمبدأ أساس الملكية، مما يؤدي الى التفاوت في ملكيات الافراد وقدراتهم على تحقيق مستويات أفضل. فاذا ما فسحنا المجال للافراد للعمل على رفع مستوياتهم، فقد وفرنا الدافع الإنتاجي القوي، ولم نمت حسن الابداع والسعي فيهم، الا ان ذلك لن يبقى مطلقا، وانما هو مقيد بعدم تجاوز الحد الأعلى للمجتمع المتوازن العادل(٣٤) .

المطلب الثالث: دور العقيدة والفكر الإسلامي في تعزيز الحوكمة الرشيدة

الحوكمة « Governance» : هي مجموعة من القواعد والممارسات والعمليات التي يتم من خلالها توجيه وإدارة المؤسسات لضمان الشفافية، والمساءلة، والكفاءة في اتخاذ القرارات، وتهدف الحوكمة الى تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة، مثل المساهمين، والإدارة، والموظفين، والعملاء والمجتمع(٣٥).

وللحوكمة أهمية كبيرة في تحقيق استراتيجيات الحكومة ورفع كفاءتها من خلال اكتشاف الفساد والانحرافات والاخطاء، وإدارة المخاطر للحد او التقليل منها، والتأكيد على الإفصاح والشفافية في التقارير المالية(٣٦) ، كما انها تعظم من قيمة المؤسسة وتضمن بقائها وتحميها من حالات التعثر والفشل المالي(٣٧)، ومن الناحية القانونية توفر آليات الحوكمة ضمان لحقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتعويض أي انتهاك لحقوقهم (٣٨) ، وهذا يشمل كل المؤسسات العاملة في المجتمع سواء كانت عامة او خاصة والتي تنتج سلع او خدمات وبالتالي تؤثر في رفاهية المجتمع، وبدوره يؤثر في زيادة الثقة في الاقتصاد. وتعد الحوكمة للحكم على أداء جيدة للحكم على أداء مجلس الإدارة في المؤسسات وتقسيم المسؤوليات على الإدارات والاقسام المختلفة لتحقيق العدالة والشفافية(٣٩) .

والشفافية، والمساءلة، ومكافحة الفساد، قيم إسلامية جوهرية تدعم مفهوم الحوكمة الرشيدة، مما يعزز من كفاءة البرامج الحكومية ويحقق رضا المجتمع.

أولاً: مفاهيم الشفافية والمساءلة في الإسلام

الشفافية تعني الوضوح في التعاملات، وتوفير المعلومات الصحيحة للمجتمع، وضمان عدم التلاعب أو الفساد

في الأمور العامة .

والمساءلة : هي محاسبة المسؤولين عن أفعالهم، سواء كانوا حكاما، أو موظفين، أو أفرادا في المجتمع، وفقا لمبادئ العدالة والانصاف.

والإسلام يؤكد على ضرورة الوضوح في الحكم والإدارة قال تعالى: ((ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل))(٤٠) .

ويقول الامام علي « ع» في عهد لمالك الاشتر: ((ثم انظر في امور اعمالك، فاستعملهم اختيارا، ولا توليهم محاباة واثره... وتوخ منهم اهل التجربة والحياء من أهل البيوتات الصالحة. ثم اسبغ عليهم الارزاق، فان ذلك قوة لهم على استصلاح انفسهم، وغنى لهم عن تناول ما تحت أيديهم، وحجة عليهم ان خالفوا امرك ... ثم تفقد أعمالهم، وابعث العيون من أهل الصدق والوفاء عليهم))(٤١).

فالكفاءة العلمية والخُلقية هي الأساس لاختيار الموظفين، والمبرر الوحيد لإسناد المناصب لمن يتصف بالمعرفة والأمانة، اما القرابة والصداقة فحقها على القريب والصديق، لا على الامة ومقدراتها، ولو بحثنا عن سر تأخرنا نحن المسلمين والعرب، وتقهقرنا يوما بعد يوم لوجدناه يكمن في المحاباة والاستئثار ، وفي تفضيل الأشرار على الاخيار، وتقديم غير الاكفاء على الاكفاء ... هذا ابن مسؤول، او « متزلف» له يُعين مديرا او سفيرا، وهو لا يصلح لشيء، وهذا قاض يرأس محكمة عليا او دنيا، وهو دون كاتبه علما واخلاصا... وقد جرأت هذه الفوضى غير الاكفاء على ان يتطولوا الى المناصب العالية، ويزاحموا الافذاذ من أهل المواهب والاختصاص(٤٢) .

ثم يضيف الامام «عليه السلام» :((ان شر وزرائك من كان قبلك للأشرار وزيرا، ومن شركهم في الآثام فلا يكون لك بطانة... وانت واجد منهم خير خلف... والصق باهل الورع والصدق ..ثم رضهم على أن لا يطروك، ويبجحوك بباطل لم تفعله . فان كثرة الاطراء تُحدث الزهو وتدني من الغرة))(٤٣)، يتولى الحكم مستبد فاسد، فيهتف باسمه المرتزقة، ويقيمون له المهرجانات، وينصبون له التماثيل، وينعتونه بأسمى الألقاب... ويتخذ هو منهم وزراء واعوانا يسلطهم على الأبرياء والاشراف ويُلقي اليهم بمقاليد الأمور يعبثون ويُفسدون(٤٤).

فاذا دارت عليه دائرة السوء، وانتقل الحكم الى غيره تخلقوا حوله، ومثلوا نفس الدور الذي مثلوه مع سلفه الذي تبرأوا منه ومن اعماله، وحملوه وحده جميع التبعات والسينات(٤٥).

وللشفافية والمساءلة أهمية في بناء مجتمع عادل يحقق العدالة والمساواة ويمنع الظلم والاستبداد، ويعزز الثقة بين الحاكم والمحكوم مما يؤدي الى استقرار المجتمع، ومحاربة الفساد وسوء الإدارة وضمان استخدام الموارد بشكل صحيح.

فالشفافية والمساءلة في الإسلام ليس مجرد مفاهيم إدارية، بل هي واجبات دينية، وأخلاقية تضمن العدل والاستقرار، وعندما تُطبق هذه المبادئ فإنها تؤدي الى بناء مجتمع قوي ومتوازن يقوم على الحق والانصاف.

ثانيا : دور القيم الإسلامية في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة

الفساد: يعرف في الإسلام بانه كل تصرف يؤدي الى الاضرار بالمجتمع، سواء كان ذلك ماليا، إداريا ، أو أخلاقيا، ويشمل الرشوة، الغش، الاحتكار، استغلال السلطة، ونهب المال العام.

والنزاهة : هي الالتزام بالأخلاق والقوانين، والعمل بصدق وأمانة، والابتعاد عن أي شكل من اشكال الفساد.

اهم المبادئ الإسلامية في مكافحة الفساد :

١. تحريم الفساد بجميع اشكاله، قال تعالى : ((ولا تبغ الفساد في الأرض ان الله لا يحب المفسدين))(٤٦).

٢. الامر بالعدل والإحسان، قال تعالى : ((ان الله يأمر بالعدل والإحسان وايتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي))(٤٧) .

٣. مبدأ الأمانة والمساءلة، فالمسؤولية في الإسلام تكليف لا تشريف، ويجب على القادة والموظفين أداء

واجباتهم بأمانة.

٤. تعزيز الشفافية ومحاسبة الفاسدين .

المبحث الثالث:تحديات وفرص دمج العقيدة والفكر الإسلامي في الاستراتيجيات الحكومية

المطلب الأول : التحديات الفكرية والثقافية في تطبيق القيم الإسلامية في السياسات الحكومية

تواجه الدول الإسلامية تحديات كبيرة في تطبيق القيم الإسلامية في سياساتها، من بينها التعدد الفكري داخل المجتمعات، وضغوط العولمة، والتفسيرات المختلفة للنصوص الشرعية.

أولاً: التحديات الداخلية مثل الفهم المتفاوت للنصوص الشرعية

يُعد دمج القيم والمبادئ الإسلامية في الاستراتيجيات الحكومية، هدفا مهما لتحقيق العدالة والتنمية المتوازنة، ومع ذلك تواجه هذه العملية تحديات داخلية متعددة، من ابرزها التفاوت في فهم النصوص الشرعية، مما يؤثر على توحيد الرؤى وصياغة السياسات العامة بطريقة متسقة ومتوازنة.

(وفي الادبيات المتداولة لدى الإسلاميين يجري خلط بين الإسلام بمعنى نص الكتاب، والإسلام بمعنى التراث المدون للمسلمين عبر التاريخ، والإسلام بمعنى التجربة التاريخية للاجتماع الإسلامي، وما اكتنفها من انتصارات وصراعات وهزائم، وما شاع في حياة المسلمين من تقاليد وممارسات متنوعة، فيغدوا الدفاع عن الإسلام أحيانا دفاعا عن بروتوكولات القصور السلطانية، او دفاعا عن الاكراهات المختلفة في الحياة الإسلامية. وتتسع دائرة المقدس فتشمل الماضي باسره، من دون تمييز بين خيره وشره، وعدله وظلمه، وحسنه، وقبحه، ويتحول الأعلام الذين عاشوا في تلك العصور، من المتكلمين، والفلاسفة، والعرفاء، والمتصوفة، والفقهاء، والمفسرين الى كائنات متعالية على التاريخ، ويتعاطى الكثيرون مع آثارهم وكأنها نصوص ابدية خالدة، لا تختص بزمان او بيئة حضارية معينة)(٤٨) .

ان اخراج الامة الوسط المخرجة للناس من هذه الازمة يقتضي مراجعة شاملة ذات منطلقات منهجية معرفية لتراثنا كله، لدراسة وتحليل تراثنا كله لرصد الأفكار السامة والمريضة، وتميزها عن السليم الصحيح من تراثنا ، لئلا تستمر تلك الأفكار السامة بالفتك بالسليم الصحيح من تراثنا وتستمر حالة التردي، فذلك هو الذي سيعين الامة على تجاوز الحالة الراهنة والخروج من أزمتها الفكرية الموروثة والمعاصرة(٤٩).

ولهذا التفاوت في الفهم اثر على دمج العقيدة في الاستراتيجيات الحكومية والمتمثلة في :

١. صعوبة توحيد الرؤية الشرعية في السياسات العامة للاختلاف في فهم الاحكام، مما يخلق تباينا في القرارات الحكومية

٢. التحديات في التشريع وصياغة القوانين، فبعض الاحكام الإسلامية قد تُفهم بطرق مختلفة تؤدي الى إشكالات في التشريع، مثل قضايا التمويل الإسلامي أو العدالة الاجتماعية. وقد يؤدي الى تأخير اصدار قوانين متوافقة مع الشريعة بسبب الجدل الفقهي حولها .

٣. التعارض بين الرؤى التقليدية والحديثة في الحوكمة، فبعض المدارس الفقهية قد ترى في المناهج الحديثة في الحوكمة والاقتصاد مفاهيم غير متوافقة مع الشريعة، مما يؤدي الى تباطؤ في تبني استراتيجيات حديثة تستند الى مبادئ الإسلامي أو الحوكمة الرشيدة.

٤. التوظيف السياسي للدين، فبعض الجهات قد تستغل الفهم المتفاوت للنصوص لتحقيق مصالح سياسية أو أيديولوجية، فيؤدي ذلك الى عدم استقرار السياسات الحكومية بسبب اختلاف التأويلات الدينية بين النخب الحاكمة .

ان التفاوت في فهم النصوص الشرعية يشكل تحديا حقيقيا أمام دمج العقيدة في الاستراتيجيات الحكومية، لكنه ليس عائقا مستعصيا، فمن خلال تعزيز الاجتهاد الجماعي، وتبني منهجية المقاصد، وتطوير التعليم الشرعي

المتخصص، وانشاء مراكز بحثية، يمكن تحقيق توازن بين القيم الإسلامية ومتطلبات الحكم العصري، مما يضمن استراتيجيات حكومية أكثر عدالة وفعالية.

ثانيا: التحديات الخارجية مثل ضغوط العولمة والتحديث

الى جانب التحديات الداخلية، تواجه محاولات دمج القيم الإسلامية في الاستراتيجيات الحكومية عوامل خارجية معقدة، تتراوح بين الضغوط الدولية، والتأثيرات الاقتصادية، والتغيرات الثقافية، مما يفرض قيودا على التطبيق الفعلي لهذه القيم في إدارة الدولة.

١ . الاتفاقات والمنظمات الدولية: تُطالب المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، الدول الأعضاء بالالتزام بمعايير عالمية قد لا تتوافق كليا مع الشريعة الإسلامية. فبعض الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الانسان، وتمكين المرأة، والاقتصاد الحر قد تتعارض مع بعض الاحكام الفقهية، مما يضع الحكومات الإسلامية أمام تحديات في التوفيق بين الالتزام الدولي والتشريعات الشرعية.

٢ . ربط المساعدات الاقتصادية بالإصلاحات السياسية والاجتماعية، فالعديد من الدولة النامية تعتمد على المساعدات المالية والقروض الدولية، والتي قد تكون مشروطة بإصلاحات معينة، مثل تحرير الاقتصاد أو تقليل التأثير الديني في الحوكمة، فيؤدي ذلك الى تقييد قدرة الدول الإسلامية على تبني اقتصادية مستندة الى مبادئ الاقتصاد الإسلامي، مثل التمويل الإسلامي، أو العدالة الاجتماعية القائمة على الزكاة والوقف.

٣ . انتشار النماذج الغربية في الحوكمة، فتؤثر المفاهيم الغربية في الديمقراطية، والاقتصاد، وحقوق الانسان على تشكيل الأنظمة السياسية والاقتصادية في العال الإسلامي.

٤ . التغيرات الاجتماعية وتأثير وسائل الاعلام ، فوسائل الاعلام العالمية والمنصات الرقمية تنشر قيما وانماط حياة قد تتعارض مع القيم الإسلامية، مما يخلق ضغوطا على الحكومات الإسلامية في مجال التشريعات المتعلقة بالأسرة، والتعليم، والاعلام، فيساهم ذلك في اضعاف التمسك بالقيم الإسلامية، خصوصا بين الشباب، مما يجعل تطبيق الشريعة في السياسات العامة أكثر صعوبة.

ان التحديات الخارجية تمثل عقبة رئيسية أمام دمج القيم الإسلامية في الاستراتيجيات الحكومية، ولكن يمكن التعامل معها من خلال تبني سياسات مرنة، وتعزيز الاستقلال الاقتصادي، والاستثمار في الاعلام والتعليم، والتعاون بين الدول الإسلامية . ان تحقيق نموذج حكم متوازن يجمع بين الاصالة الإسلامية، ومتطلبات العصر سيضمن استدامة هذه القيم في الحكم والإدارة.

المطلب الثاني: فرص دمج الفكر الإسلامي في الاستراتيجيات الحكومية الحديثة

يمكن دمج القيم الإسلامية في السياسات الحكومية الحديثة من خلال تطوير برامج تعليمية وثقافية تعزز الهوية الإسلامية، وتحديث القوانين بما يتماشى مع روح الشريعة الإسلامية ومتطلبات العصر.

و يشكل التوفيق بين القيم الإسلامية ومتطلبات الحوكمة المعاصرة تحديا مهما للدول والمجتمعات الإسلامية، حيث تسعى الحكومات الى تحقيق التنمية والاستقرار والعدالة مع الحفاظ على المبادئ المستمدة من الشريعة الإسلامية، ومع ذلك فان التطورات السياسية، والاقتصادية، والقانونية تفرض متطلبات جديدة تتطلب إعادة تفسير وتكييف المبادئ الإسلامية، بطريقة تواكب العصر .

ويمكن النظر الى القيم الإسلامية على انها ليست عائقا أمام الحوكمة الحديثة، بل مصدر اثراء للنظم الإدارية والسياسية، حيث تقدم الشريعة الإسلامية مبادئ جوهرية تتناغم مع معايير الحوكمة الحديثة، فالعدالة والمساواة اثرا في سلوك الناس، فبما انها تؤثر في العقائد والأخلاق، فلابد أن تؤثر في الاعمال أيضا : ((قُل كل يعمل على شاكلته))(٥٠) ، أي أن كل امرئ على وفق فكره وعقيدته وحالته النفسية، فأصل الاعمال هو الروح والفكر. بالإضافة الى أن الظلم والتمايز والاحساس بالغبن والحرمان الاجتماعي يورث تلك الاثار، فان الفقر نفسه

مهما يكن سببه، هو بذاته من أسباب الاثم، وهو سبب اللصوصية، والسرقة، سبب الرشوة والارتشاء، سبب الاختلاس وخيانة الامانات، سبب ارتكاب الآثام، سبب الغش والخداع والمكر، انه هو الذي يدفع بعض الناس اللذين يريدون اللحاق بغيرهم الى ان يتقبلوا الرشوة، والى ان يسرقوا، يقول الامام علي «ع» لابنه محمد المعروف بابن الحنفية بخصوص الفقر : ((يا بُني اني أخاف عليك الفقر، فاستعذ بالله منه، فان الفقر منقصة للدين مدهشة للعقل، داعية للمقت))(٥١) ، فالفقر يحل الانسان الضعيف الايمان على ارتكاب الاثم ولهذا قال الرسول الاكرم «ص» : ((كاد الفقر أن يكون كفرا))(٥٢) فالفقر يضعف العزيمة ويؤدي الى المعصية(٥٣) .

والتوفيق بين القيم الإسلامية والحوكمة المعاصرة يمكن ان يتم عن طريق بناء نظم تشريعية مرنة تجمع بين القيم الإسلامية ومتطلبات العصر، من خلال قوانين مستمدة من الشريعة تتماشى مع المبادئ الحديثة للحقوق والحريات، وتعزز الشفافية والمساءلة وفق القيم الإسلامية.

وبالنتيجة فلا تعارض بين القيم الإسلامية ومتطلبات الحوكمة الحديثة، فالمبادئ الإسلامية تتوافق الى حد كبير مع أسس الحوكمة الرشيدة؛ لان الإسلام يقدم منظومة متكاملة في الإدارة والحكم وتتضمن مبادئ العدل، والشورى، والشفافية ، ومكافحة الفساد، وهي ذاتها المبادئ التي تتبناها الحوكمة الحديثة.

الخاتمة:

يتضح من خلال هذا البحث ان العقيدة الإسلامية والفكر الإسلامي يشكلان أساسا قويا يمكن من خلاله بناء استراتيجيات حكومية تحقق التنمية المستدامة، وتعزز العدالة الاجتماعية، وتواكب متطلبات الحوكمة الحديثة. ان المبادئ الإسلامية، مثل العدل، والشورى، والشفافية، والمساءلة، ليست مجرد قيم دينية، بل هي أيضا ركائز أساسية للحوكمة الرشيدة التي تسعى الحكومات المعاصرة الى تبنيها لضمان الاستقرار والتقدم .

ان تحقيق التكامل بين القيم الإسلامية ومتطلبات الحوكمة المعاصرة يتطلب اجتهادا فكريا وعمليا، من خلال تطوير سياسات مرنة تجمع بين الاصالة والمعاصرة، والاستفادة من التكنولوجيا لتعزيز الشفافية والمساءلة، وتحديث التشريعات بما يحقق التوازن بين الالتزام بالمبادئ الإسلامية ومتطلبات الاجتماعي والاقتصادي.

واتضح من خلال البحث ان المبادئ الإسلامية المستمدة من القرآن والسنة والتي توجه استراتيجيات الحكومة تتمثل في :

١. العدل والمساواة ((واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل)) النساء :٥٨

٢. الشورى والمشاركة في صنع القرار((وأمرهم شورى بينهم)) الشورى: ٣٨

٣. الاستدامة والاستخلاف((هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها)) هود: ٦١.

٤. الشفافية والمحاسبة((وقفوهم انهم مسئولون)) الصافات ٢٤.

٥. التكافل الاجتماعي((انما المؤمنون اخوة)) الحجرات :١٠.

الهوامش:

(١) الايجي، عضد الدين عبد الرحمن بن احمد، المواقف، (ت٧٥٦هـ)، ط٢، منشورات الشريف الرضي، قم، ١٤١٥هـ: ١/٣٤.

(٢) الصدر، السيد محمد باقر، موجز أصول الدين، تحقيق ودراسة: عبد الجبار الرفاعي، ط١، دار الهادي بيروت، ٢٠٠٠م: ٢٥

(٣) السبحاني، جعفر، مفاهيم القرآن ط٥، مؤسسة الامام الصادق، ايران، قم ، ١٣٨٨هـ: ١/ ٣٤

(٤) شمس الدين، الشيخ محمد مهدي، مطارحات في الفكر المادي والفكر الديني، ط١، المؤسسة الدولية ، بيروت، ١٩٩٧م: ٥٧.

(٥) الرفاعي، عبد الجبار ، مقال في مجلة قضايا إسلامية معاصرة العدد ٣٥، لسنة ٢٠٠٨.

(٦)الصدر ، السيد محمد باقر ، فلسفتنا، ط١، مطبعة شريعت، طهران، ٢٩٠٦: ٤٣ ـ ٤٤.

(٧) فصلت : ٤٦

(٨) غافر: ٤٠

(٩) السبحاني ، العلامة جعفر ، العقيدة الإسلامية على ضوء مدرسة أهل البيت، نقله الى العربية جعفر الهادي، دار التعارف

للمطبوعات:٥٧

(١٠) عمارة، الدكتور محمد، الإسلام والتحديات المعاصرة ، ط٥، نهضة مصر للطباعة والنشر، الجيزة، ٢٠٠٤م: ١٦٧ :

(١١)الحديد : ٧

(١٢) الميلاد، زكي، الفكر الإسلامي قراءات ومراجعات ، ط١، مؤسسة الانتشار العربي، ١٩٩٩م: ١٩ ـ ٢٠.

(١٣) آل عمران : ٤٤.

(١٤) القصص : ١٢

(١٥) الإسلام والتحديات المعاصرة ، مصدر سابق : ١٩٣.

(١٦) روسو، جان جاك، في العقد الاجتماعي، ط١، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٨٣: ١٠٦.

(١٧) ياسين، الدكتور سعد غالب ، الإدارة الدولية، دار اليازوري العلمية، عمان ، الأردن، ٢٠٠٧: ٩١.

(١٨) المصدر نفسه: ٩١

(١٩) ينظر : أبو هلالة منى مضحي محمد، إدارة الاستراتيجيات في ظل التدخل الحكومي، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار الخامس. العدد خمسون ، ٢٠٢٢م.

(٢٠) النساء: ١٣٥.

(٢١) المائدة : ٨

(٢٢) السبحاني : مفاهيم القرآن :٢/ ٣٧٣

(٢٣) المصدر نفسه : ٢/ ٣٦٨.

(٢٤) السفاريني، محمد بن أحمد بن سالم، غذاء الالباب في شرح منظومة الالباب، المكتبة الإسلامية :٢/ ٥٤١

(٢٥) بابللي ، د. محمود محمد ، الاقتصاد في ضوء الشريعة الإسلامية: ١٨١٧ .

(٢٦) التسخيري، محمد علي، الدولة الإسلامية دراسات في وظائفها السياسية والاقتصادية، ط١، مجلة التوحيد، ١٩٩٤: ١٨٦ ت١٨٧.

(٢٧) المدرسي، آية الله السيد محمد تقي ، الفكر الإسلامي مواجهة حضارية، ط١، دار محبي الحسين عليه السلام، ٢٠٠٤م :٣٨١.

(٢٨) الإسلام والتحديات المعاصرة ، مصدر سابق: ١٨٧

(٢٩) النسابوري، مسلم بن الحجاج: صحيح مسلم ،كتاب البر والصلة والآداب، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم ، الحديث(٢٥٨٥): ٨٢٤.

(٣٠) صبحي، د. احمد محمود ، هاؤمُ اقرأوا كتابيه، ط١، دار النهضة العربية ، بيروت، ١٩٩٦م :٢٧١.

(٣١) وسائل الشيعة :٦/ ١٧٨

(٣٢) وسائل الشيعة : ٦/ ٢٩٨.

(٣٣) الدولة الإسلامية ، مصدر سابق: ٢٠٠.

(٣٤) الدولة الإسلامية ، مصدر سابق : ٢٠١ ت ٢٠٢.

(٣٥)الحمدي، عبد العظيم بن محسن، حوكمة الشركات، ط١، نشره عبد العظيم بن محسن، صنعاء، ٢٠٢٠م : ٥

(٣٦) حمودي، وفاء يونس، اثر حوكمة الشركات في إدارة الأرباح، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠١٠م: ١٧.

(٣٧)خليل، عطا الله وارد، والعشماوي، محمد عبد الفتاح، الحوكمة المؤسسية ، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨م : ٢١.

(٣٨)حميدي، كرار سليم عبد الزهرة، العلاقة بين حوكمة الشركات وتمهيد الدخل، رسالة ماجستير ، إدارة واقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠١١م: ٢٢

(٣٩) الغزالي، رامي حسن، دور تطبيق قواعد حوكمة الشركات في منع حدوث التعثر المالي في المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير ،كلية التجارة، الجامعة الإسلامية،غزة، ٢٠١٥م : ٣٩

(٤٠) النساء: ٥٨

(٤١) عبده ، الشيخ محمد، نهج البلاغة ، تحقيق: عبد العزيز سيد الأهل، منشورات مكتبة التحرير: ٤/ ٥٢٠

(٤٢) مغنية ، محمد جواد، فلسفات إسلامية ،ط٦، دار ومكتبة اهلال، بيروت، لبنان، ١٩٩٣م : ٨٢٢.

(٤٣) عبده، نهج البلاغة/ مصدر سابق: ٤/ ٥٢٠ـ ٥٢١

(٤٤)مغنية ، مصدر سابق : ٢٣

(٤٥) مغنية ، مصدر سابق : ٢٣

(٤٦)القصص : ٧٧

(٤٧) النحل : ٩٠
(٤٨) مقال منشور في مجلة قضايا إسلامية معاصرة، للدكتور عبد الجبار الرفاعي العدد ٢٨. ٢٩، لسنة ٢٠٠٤: ٤.
(٤٩) العلواني، طه جابر، مقاصد الشريعة، ط٢، دار الهادي، بيروت، ٢٠٠٥م: ٢١
(٥٠) الاسراء : ٨٤
(٥١) نهج البلاغة : الحكمة رقم ٣٢٥.
(٥٢) اخرجه ابن ابي دنيا في «اصلاح المال» رقم ٤٤٠ , و العقيلي في «الضعفاء الكبير» ٤/ ٢٠٦، و الطبراني في « المعجم الأوسط» ،٤٠٤٤.
(٥٣) مطهري، مرتضى، محاضرات في الدين والاجتماع، ط٢، قلم، قم، ٢٠٠٨م : ٣٠٩. ٣١٠.

المصادر:

بعد القرآن الكريم
١. الايجي ، عضد الدين عبد الرحمن بن احمد(ت٧٥٦هـ)، المواقف، ط٢، منشورات الشريف الرضي، قم ،١٤١٥هـ.
٢. الصدر، السيد محمد باقر، موجز أصول الدين، تحقيق ودراسة عبد الجبار الرفاعي، ط١، دار الهادي، بيروت، ٢٠٠٠م.
٣. السبحاني، الشيخ جعفر، مفاهيم القرآن ، ط٥، مؤسسة الامام الصادق، ايران، قم ،١٣٨٨هـ.
٤. شمس الدين ، الشيخ محمد مهدي ، مطارحات في الفكر المادي والفكر الديني، ط١، المؤسسة الدولية، بيروت، ١٩٩٧م.
٥. السبحاني، الشيخ جعفر، العقيدة الإسلامية على ضوء مدرسة أهل البيت، نقله الى العربية جعفر الهادي، دار التعارف للمطبوعات.
٦. الصدر، السيد محمد باقر، فلسفتنا، ط١، مطبعة شريعت، طهران، ٢٠٠٦م.
٧. عمارة، الدكتور محمد، الإسلام والتحديات المعاصرة، ط٥، نهضة مصر للطباعة والنشر، الجيزة، ٢٠٠٤م.
٨. الميلاد، زكي ، الفكر الإسلامي قراءات ومراجعات، ط١، مؤسسة الانتشار العربي، ١٩٩٩م.
٩. روسو، جان جاك، في العقد الاجتماعي، ط١، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٨٣م.
١٠. ياسين، الدكتور سعد غالب، الإدارة الدولية ، دار اليازوري العلمية، عمان الأردن، ٢٠٠٧م.
١١. أبو هلالة، منى مضحي محمد، إدارة الاستراتيجيات في ظل التدخل الحكومي، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار الخامس، العدد خمسون ، ٢٠٢٢م.
١٢. السفاريني، محمد بن احمد بن سالم، غذاء الالباب في شرح منظومة الالباب، المكتبة الإسلامية.
١٣. بابللي، د. محمود محمد، الاقتصاد في ضوء الشريعة الإسلامية.
١٤. التسخيري، محمد علي، الدولة الإسلامية دراسات في وظائفها السياسية والاقتصادية ، ط١ ، مجلد التوحيد، ١٩٩٤م.
١٥. المدرسي، آية الله محمد تقي، الفكر الإسلامي مواجهة حضارية ،ط١، دار محبي الحسين عليه السلام، ٢٠٠٤م.
١٦. النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، كتاب البر والصلة، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم.
١٧. صبحي، د. احمد محمود، هاؤم اقرأوا كتابيه، ط١، دار النهضة العربية ،بيروت، ١٩٩٦م.
١٨. الحمدي، عبد العظيم بن محسن، حوكمة الشركات، ط١، نشره عبد العظيم بن محسن، صنعاء، ٢٠٢٠م.
١٩. حمودي، وفاء يونس، اثر حوكمة الشركات في إدارة الأرباح، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠١٠م.
٢٠. خليل، عطا الله وارد، والعشماوي، محمد عبد الفتاح، الحوكمة المؤسسية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨م.
٢١. حمدي، كرار سليم عبد الزهرة، العلاقة بين حوكمة الشركات وتمهيد الدخل، رسالة ماجستير ، إدارة واقتصاد، جامعة الكوفة ، ٢٠١١م.
٢٢. الغزالي، رامي حسن، دور تطبيق قواعد حوكمة الشركات في منع حدوث التعثر المالي في المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية ، غزة، ٢٠١٥م.
٢٣. عبده ، الشيخ محمد، شرح نهج البلاغة ، تحقيق: عبد العزيز سيد، منشورات مكتبة التحرير.
٢٤. مغنية، محمد جواد، فلسفات إسلامية ، ط٦، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ١٩٩٣م.
٢٥. العلواني، طه جابر، مقاصد الشريعة ،ط٢، دار الهادي، بيروت، ٢٠٠٥م.

فصلية مُحكَمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية
العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م

Al-Thakawat Al-Biedh Maga-

Website address
White Males Magazine
Republic of Iraq
Baghdad / Bab Al-Muadham
Opposite the Ministry of Health
Department of Research and Studies
Communications
managing editor
07739183761
P.O. Box: 33001
International standard number
ISSN 2786-1763
Deposit number
In the House of Books and Documents
(1125)
For the year 2021
e-mail
Email
off reserch@sed.gov.iq
hus65in@gmail.com

فصلية مُحَكّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية
العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م

general supervisor

Ammar Musa Taher Al Musawi

Director General of Research and Studies Department

editor

Mr. Dr. fayiz hatu alsharae

managing editor

Hussein Ali Mohammed Al-Hasani

Editorial staff

Mr. Dr. Abd al-Ridha Bahiya Dawood

Mr. Dr. Hassan Mandil Al-Aqili

Prof. Dr. Nidal Hanash Al-Saedy

a.m.d. Aqil Abbas Al-Rikan

a.m.d. Ahmed Hussain Hai

a.m.d. Safaa Abdullah Burhan

Mother. Dr.. Hamid Jassim Aboud Al-Gharabi

Dr. Muwaffaq Sabry Al-Saedy

M.D. Fadel Mohammed Reda Al-Shara

Dr. Tarek Odeh Mary

M.D. Nawzad Safarbakhsh

Prof. Noureddine Abu Lehya / Algeria

Mr. Dr. Jamal Shalaby/ Jordan

Mr. Dr. Mohammad Khaqani / Iran

Mr. Dr. Maha Khair Bey Nasser / Lebanon